

المال والإعلام.. قوة اللوبي اليهودي في أميركا، فماذا عن العرب

غياب دبلوماسية عربية قادرة على التأثير داخل الولايات المتحدة



نحن هنا.. ماذا عنكم؟

ويقول إن السياسة الأميركية في كل مناطق العالم هي ذاتها من حيث الجوهر سواء في الشرق الأوسط أو غيره من الأقاليم الجيوستراتيجية في العالم، وسواء أكان هناك لوبي يهودي أم لم يكن فإن جوهر القرارات الاستراتيجية الأميركية المعبر عن المصالح العليا سيكون هو ذاته، أما القرارات الخاصة بالمصالح الدنيا فقد تكون أكثر قابلية للتكيف من قبل اللوبي اليهودي.



ويؤكد أن تطابق السياسات الأميركية – الإسرائيلية بحكم الطبيعة التي تجمع الطرفين دولتي استعمار استيطاني، إلى جانب التداخل في التراث الديني لاسيما مع الغالبية البروتستانتية في المجتمع الأميركي، هو ما يجعل البعض يبالغ في دور اللوبي، لكن الخبرة التاريخية تشير إلى أن تضارب المصالح العليا ينتهي في القرار الأميركي لصالح أولوية المصالح الأميركية على الإسرائيلية. وينتهي إلى أن غياب المقايضة العربية للولايات المتحدة بمصالحها الهائلة في العالم العربي ضمن لها مصالحها لدى العرب ولدى إسرائيل، مما يوسع هامش المناورة للوبي اليهودي، ومن الضروري للباحثين العرب العودة إلى المقايضة الصينية – الأميركية في علاقات واشنطن مع تايوان.

لصالح الطرف العربي، سواء كمرآكز للقواعد العسكرية الأميركية، أو حجم مبيعات السلاح، أو كسوق تجارية.“. وبلغ حجم التبادل العربي – الأمريكي عام 2020 نحو 45.66 مليار دولار، وفي سنة 2019 كانت القيمة 62.68 مليار دولار، وفي المقابل كان التبادل التجاري مع إسرائيل بحجم 10.19 مليار دولار و14.40 مليار دولار على التوالي، أي أن حجم التبادل التجاري العربي – الأمريكي يساوي نحو أربعة أضعاف التجارة الأميركية مع إسرائيل.

ويعتبر الباحث الأردني أن “هذه المزايا لا تستخدم في المقايضة بين مصالح الولايات المتحدة عند العرب ومصالحها مع إسرائيل”، حيث يكفي الإشارة إلى الكيفية التي قابض بها ماو تسي تونغ الإدارة الأميركية لطرد تايوان من الأمم المتحدة عام 1971 مقابل تغيير موقفه من الحرب الفيتنامية، وهو ما يجعلنا نطرح السؤال التالي: لو أن العرب وضعوا الولايات المتحدة بين خيارين إما مصالحها عند العرب أو مصالحها عند إسرائيل، فهل يتمكن اللوبي اليهودي من دفع القرار الأميركي باتجاه غير براغماتي؟ لا نعتقد ذلك.

ويخلص عبدالحسي من تحليلاته إلى أن الاستهانة بدور اللوبي اليهودي في التأثير على القرارات الأميركية غير الاستراتيجية أمر مضلل ولا يساعد على فهم ملاسبات السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، كما أن المبالغة في اعتبار اللوبي اليهودي متحكما في القرار الاستراتيجي الأمريكي يقود إلى النتيجة ذاتها التي تركها الاستهانة.

في نتائج الانتخابات ونسب المشاركة بين اليهود وتوجهات التصويت في الانتخابات الأميركية، ورصد الباحث في دراسته أن نسبة مشاركة اليهود في الانتخابات الرئاسة خلال الفترة من 1948 (أول انتخابات بعد قيام إسرائيل) إلى سنة 2020، بلغت نحو 80 في المئة، وهي أعلى من المعدل العام لمشاركة المجتمع الأمريكي.

كما رصدت الدراسة أن أغلب أصوات اليهود في الولايات المتحدة ذهبت إلى المرشح الديمقراطي في نحو 21 انتخابات رئاسية أميركية جرت منذ تأسيس إسرائيل، أي أن غالبية أصوات اليهود ذهبت إلى الحزب الديمقراطي في كل الانتخابات. كما بلغ معدل تصويت اليهود للمرشح الديمقراطي خلال الفترة 1948 – 2020 ما نسبته 71.6 في المئة.

ولا يرى عبدالحسي فروقا جوهرية وذات طابع استراتيجي في سياسة الرؤساء الأميركيين من الجمهوريين حيال إسرائيل عند مقارنتهم مع الديمقراطيين، أي أن تأثير التصويت لم يقدم دليلا على علاقة واضحة بين توجه اليهود في التصويت ونمط السياسة للرئيس المنتخب.

دبلوماسية المقايضة

وحول الغياب العربي وعدم تبني دبلوماسية المقايضة بين المصالح، يرى عبدالحسي أنه “عند المقارنة بين المصالح الأميركية لدى العرب والمصالح الأميركية لدى إسرائيل، فإن الفارق كبير

الولايات المتحدة، وذلك عبر تطويع الرسائل الإعلامية لتبرير السياسات الإسرائيلية والتأثير على الرأي العام الأميركي من خلال الترويج لأفكار معينة تخدم مصالح إسرائيل، أو اتهام من يتخذ موقفا ناقدا للسياسات الإسرائيلية بأنه معاد للسامية.

وتظهر نماذج التأثير في وسائل الإعلام من خلال الضغط عليها بشكل مباشر أو غير مباشر لإخفاء الأخبار أو الصور المضرة بإسرائيل والتركيز على نقيضها، فمثلا تبين من تحليل الرسم البياني الذي يتناول عدد القتلى من الفلسطينيين والإسرائيليين في انتفاضة سنة 2000 في صحيفة نيويورك تايمز أن نسبة تغطية أعداد القتلى الفلسطينيين كانت 37 في المئة من عددهم، بينما كانت في الجانب الإسرائيلي في ذات الفترة هي 105 في المئة، أي أن الإشارة إلى العدد تكررت أكثر من العدد ذاته.

كما شهدت افتتاحيات الصحف والبرامج الحوارية في الوسائل الإعلامية ذات الصلة بجماعات الضغط تقديم الآراء التي تبرر السياسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين أو العرب بشكل عام، إلى جانب تزويد الهيئات الإعلامية بالمعلومات حول مختلف القضايا الخاصة بالصراع العربي ولكن بشكل يخدم السياسات الإسرائيلية، وتنظيم الحملات الإعلامية ضد الهيئات والكتاب الذين يتخذون مواقف ناقدة للسياسات الإسرائيلية.

وكان النفوذ الانتخابي من الأدوات التي استخدمها اللوبي اليهودي للتأثير

هل يتغلغل اللوبي اليهودي في مراكز صنع القرار داخل الإدارات الأميركية ويشترك في اتخاذ القرارات الاستراتيجية لأكبر دولة في العالم؟ سؤال يسعى الباحث والكاتب الأردني وليد عبدالحسي للإجابة عنه في دراسة جديدة تتناول حجم تأثير اللوبي اليهودي على القرارات الأميركية والمبالغة والاستهانة الحاصلة بشأن قوته داخل الولايات المتحدة.

هناك تزايدا في التباين في التوجهات السياسية لليهود في الولايات المتحدة في ما بينهم تجاه إسرائيل، وبينهم وبين يهود إسرائيل خصوصا في القضايا الجوهرية للصراع العربي – الإسرائيلي.

ويوضح أن ثاني تلك الملاحظات أن جماعات الضغط المساندة لإسرائيل لا تقتصر على الأعضاء اليهود، بل هناك بين أعضائها مسيحيون من “الإنجيليين”، حيث تقدر إحدى أهم جماعات الضغط المسيحية المؤيدة لإسرائيل تدعى “مسيحيون متحدون من أجل إسرائيل” أن عدد أعضائها تجاوز الخمسة ملايين.

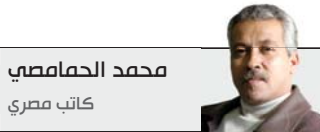
ويقول الباحث الأردني إن ثالث الملاحظات تتعلق بوجود يهود أميركيين يعارضون السياسات الإسرائيلية أو ليسوا معنيين بجماعات الضغط اليهودية، مما يعني أن تعبير اللوبي اليهودي أو الإسرائيلي هو تعبير فيه بعض “اللبس”، ويكفي مثلا الإشارة إلى أن 44 في المئة من يهود نيويورك التي تضم أكبر تجمع لليهود في العالم بعد إسرائيل، ليسوا على صلة بأي من المؤسسات الدينية أو غير الدينية اليهودية.

أدوات التأثير

يتتبع الباحث عبدالحسي أبرز أدوات التأثير للوبي اليهودي على القرار الأميركي خاصة الاستراتيجية والتوجه العام للمجتمع الأميركي، حيث يتوقف أولا عند النفوذ المالي. ويقول إنه “عند مقارنة ما تنفقه جماعات الضغط اليهودية مثل لجنة الشؤون العامة الأميركية – الإسرائيلية” “أيبسا” ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الكبرى، والمسيحيون المتحدون من أجل إسرائيل، والمنظمة الصهيونية الأميركية، والمعهد اليهودي للأمن القومي الأميركي ومؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات وجماعة جي ستريت، وغيرها في الحملات الانتخابية الأميركية بتبني إنفاقها 137 مليون دولار خلال الفترة من 2016 إلى 2020“.

ويوضح أن هذه الأموال ذهبت في عام 2018 إلى دعم 269 مرشحا لمجلس النواب و57 مرشحا لمجلس الشيوخ، لكنه يشير إلى ضرورة عدم المبالغة في التركيز على حجم التدخل المالي لهذا اللوبي، لذلك عند تحديد أعلى 50 لوبيا في الولايات المتحدة لدعم المرشحين، يلاحظ أن ترتيب اللوبي اليهودي هو في المرتبة 30، وأن حجم الإنفاق لديه تزايد في فترة ما بعد سقوط الاتحاد السوفييتي.

ويعد النفوذ الإعلامي أداة ثانية في عمل اللوبي اليهودي على التأثير داخل



تعلب جماعات المصالح أو الضغط أو ما اشتهر باللوبيات دورا مؤثرا في قرارات الإدارة الأميركية، وهو الأمر الذي يجلي بوضوح في قضايا المنطقة العربية والشرق الأوسط عموما، حيث يلقي اللوبي اليهودي بثقله في كل ما يخص تلك القضايا انطلاقا من دعمه لإسرائيل وتأكيد تفوقها على كل دول المنطقة.

وتعالج دراسة صادرة عن مركز الزيتونة للدراسات في بيروت للباحث والكاتب الأردني وليد عبدالحسي طبيعة اللوبي اليهودي ودوره في القرار الأميركي ومؤشرات القوة، وحجم تمثيل اليهود في هيئات صنع القرار الاستراتيجي الأميركي.

كما تعالج الدراسة التي حملت عنوان “وزن اللوبي اليهودي في القرار الاستراتيجي الأميركي بين المبالغة والاستهانة“ والصادرة في يوليو الجاري، الغياب العربي وعدم تبني دبلوماسية المقايضة بين المصالح، بالإضافة إلى موقف القرار الأميركي عند تضارب المصالح مع إسرائيل.

ويرى عبدالحسي أن من المؤشرات ذات الدلالة في الدراسة الجديدة هو مدى تعبير اللوبي اليهودي عن رؤية موحدة في القضايا السياسية ذات الصلة بالعلاقة الأميركية – الإسرائيلية.

ويضيف أن أغلب الدراسات المعاصرة تشير إلى عدد من الملاحظات أولها أن



الدراسة تبحث في شأن تأثير اللوبي اليهودي في القضايا السياسية ذات الصلة بالعلاقة الأميركية – الإسرائيلية

هل غيّرت واشنطن استراتيجيتها لمواجهة التقارب الروسي - الصيني

يتطلب ذلك تنفيذ عدة مشروعات كبرى بمشاركة فعالة للمستثمرين الصينيين في روسيا في مجالات تم بالفعل عمل الكثير فيها – الطاقة والبنية الأساسية والبنوك والتكنولوجيا المتقدمة والطيران- ولكن ليست كبيرة. ونفذت روسيا على نفقتها الخاصة عدة مشروعات مهمة تتعلق ببناء خط أنابيب غاز وبنية أساسية لتوريد وسائل أخرى لنقل الطاقة. وفي روسيا، بصفة خاصة، ليس هناك مشروع كبير واحد قامت به الصين، وليست هناك استثمارات كبيرة.

وأوضح ميجرانيان أن الصين تستثمر في الوقت الحالي الكثير في أفريقيا وأميركا اللاتينية، وفي العديد من دول جنوب شرق آسيا. وهذا أمر مفيد ومهم للغاية بالنسبة إلى الصين. ولكن من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية، يمكن أن تكون الاستثمارات في الاقتصاد والبنية الأساسية والقطاعات العلمية والتكنولوجية في روسيا ذات قيمة كبيرة للغاية بالنسبة إلى روسيا والصين على السواء. وبذلك لن يتركأ أي حجة للخبراء المناهضين للصين في روسيا والسياسيين والاستراتيجيين الغربيين الذين يريدون فصل روسيا عن الصين.

وروس تفيد بأن هناك قلقا بالغا لدى الولايات المتحدة والغرب ككل، إزاء تقارب روسيا مع الصين وأن هناك حاجة لأن يقوم الأميركيون بعمل ما لضمان عدم ارتواء روسيا في نهاية الأمر في “أحضان” الصين.



ويرى المحلل الروسي أن واشنطن وبروكسل تدركان أنه من الضروري محاولة فصل روسيا عن الصين، وهي مهمة صعبة للغاية، لكنه يعتقد أن الدول الغربية سوف تحاول تقديم مجموعة من المقترحات لروسيا لإقناعها بأن أي تحالف وثيق مع الصين لن يكون مفيدا لها على المدى الطويل. وسوف تكون الحاجة لتعزيز العلاقات الاقتصادية الروسية – الصينية إلى مستوى مختلف نوعيا لتتطابق مع مستوى العلاقات العسكرية – السياسية بين روسيا والصين فكرة جيدة. وسوف

مما يشير أيضا إلى أن روسيا لن تلتزم بها أيضا.

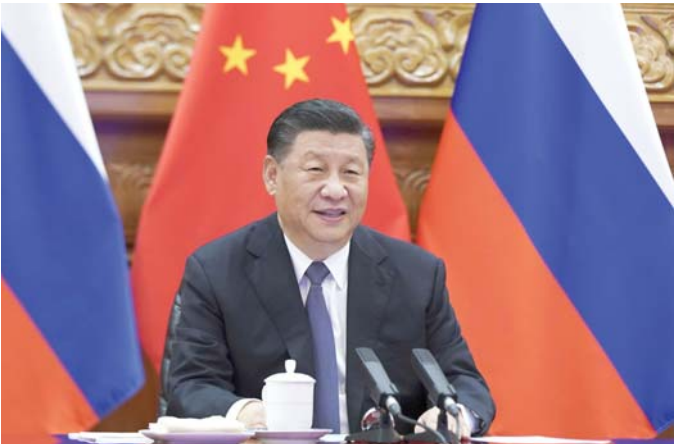
وأعلنت روسيا على الدوام أنها لم تتدخل مطلقا في الانتخابات الأميركية ولم تحاول القيام بهجمات سيبرانية ضد أهداف أميركية. وفي ما يتعلق بحقوق الإنسان، ترى موسكو أن هذا شأن داخلي، ومن الأفضل أن تحمي الولايات المتحدة حقوق الإنسان في بلادها.

وبعد اجتماع جنيف، أوضح بوتين مرارا وتكرارا أن الخطوط الحمراء التي تم تحديدها لروسيا تمس وجودها – ولن ترغم أي ضغط من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ولا أي عقوبات روسيا على التخلي عنها دون تنازلات من الجانبين.

ويقول ميجرانيان، وهو أيضا أستاذ في معهد العلاقات الدولية بموسكو الذي تديره وزارة الخارجية الروسية، إنه على الرغم من أن “قضية الصين” لم يتم حلها بشكل منفصل في اجتماع باين وبوتين، كان موضوع الصين والعلاقات في المثلث الروسي – الصيني – الأمريكي غير متار بدرجة كبيرة في جنيف. وقبل الاجتماع وبعده، كانت هناك تصريحات كثيرة من سياسيين أميركيين

سوى زيادة التقارب مع بكين، وذلك بعد إلغاء الرئيس الأميركي عقوبات مهمة ضد مشروع خط أنابيب غاز نورد ستريم – 2. وعلى الرغم من عدم حسم القمة الأخيرة في جنيف بين بايدن ونظيره الروسي فلاديمير بوتين الكثير من الملفات، إلا أن الآراء بشأن نتائجها تباينت، ويقول المحلل السياسي أندرانك ميجرانيان، والقريب من دوائر صنع القرار في موسكو، إن روسيا ترى أن الاجتماع ليس فقط مهما ولكن أيضا بناء. ويقول ميجرانيان في تقرير نشرته مجلة ناشونال إنترتيست إن الاجتماع الشخصي للرئيسين أسهم في تحقيق النجاح في العلاقات بينهما، وأنهى بشكل ما التوتر الذي ساد بعد ما وصف بايدن بوتين بأنه “قاتل“. وقد اتضح ذلك في تجنب الرئيسين بعد الاجتماع الإدلاء بأي تصريحات سلبية تسيء لأي منهما. ويضيف أنه رغم ذلك ليس من المرجح أن يكون للاجتماع تأثير كبير على طبيعة العلاقات الأميركية – الروسية. ورغم أن روسيا حددت خطوطها الحمراء، يبدو من غير المحتمل أن تلتزم الولايات المتحدة بها. كما أن الولايات المتحدة حددت خطوطها الحمراء بشكل تجريدي للغاية،

ولا تبدو استراتيجية الرئيس الأميركي جو بايدن قد تغيرت كثيرا عن سلفه دونالد ترامب، الذي كان يريد تحسين العلاقات مع روسيا للمساعدة في كبح صعود نجم الصين، وهو ما يوحى بأن الولايات المتحدة وأوروبا بدأتا تدركان أنهما بعقوباتهما ذات النتائج العكسية وضغطهما على روسيا عرقلا تحرك موسكو ولم يتركأ لها أي اختيار



التقارب المزعج لواشنطن